مجلس المستشارين
فريق الأصالة والمعاصرة

الرباط في: 27/03/2025
رقم السؤال: 6.391

إلى السيدة كاتبة الدولة لدى وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات المكلفة بالصيد البحري

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع: سؤال كتابي حول التدابير المتخذة لضبط أسعار السردين والحد من المضاربة في أسواق السمك

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد،

السيدة كاتبة الدولة المحترمة،

يُعد سمك السردين من أكثر أنواع الأسماك ذات القيمة الغذائية العالية والأكثر استهلاكا في المغرب نظرا الثمنه الذي يفترض أن يكون في متناول مختلف الفئات الاجتماعية، ويزداد الإقبال على اقتنائه بشكل ملحوظ خلال شهر رمضان، الذي سيحل علينا بحول الله نهاية الأسبوع الجاري، فهو يُعتبر عنصرا أساسيا في مائدة الإفطار لدى العديد من الأسر المغربية. غير أن ما يثير القلق هو التفاوت الكبير في أسعار السردين بالأسواق الوطنية، حيث تتراوح بين 5 و30 درهما للكيلوغرام، في ظل غياب أي مراقبة فعلية لأسواق الجملة، مما يفتح المجال أمام المضاربة ويؤثر سلبا على القدرة الشرائية للمواطنين.

ورغم التصريحات الرسمية التي تحدد السعر الأقصى للسردين خلال فترة الراحة البيولوجية بين 17 و20 درهما، إلا أن الواقع الميداني يكشف عن غياب تطابق بين هذه التقديرات والأسعار الحقيقية التي تُفرض على المستهلك، خاصة في المدن الكبرى، حيث يصل ثمن السردين إلى مستويات مرتفعة، مما يُناقض وفرة هذا المنتوج البحري في الأسواق المغربية. كما أن اعتماد تقنيات حديثة في تدبير الأسواق النموذجية للأسماك لم ينعكس إيجابا على ضبط الأسعار أو الحد من المضاربة، مما يطرح تساؤلات حول نجاعة هذه الآليات في تنظيم القطاع وضمان استفادة المواطنين من الثروة السمكية الوطنية بأسعار معقولة.

بناء على هذه المعطيات، نسائلكم السيدة كاتبة الدولة المحترمة عن الإجراءات المتخذة لضبط أسعار السردين، خاصة مع ارتفاع الطلب عليه خلال شهر رمضان، والحد من المضاربة التي تؤثر على القدرة الشرائية للمواطنين؟ وكذا عن آليات مراقبة أسواق الجملة ومدى فعاليتها في الحد من الفوضى وضمان استقرار الأسعار، وعن التدابير التي تعتزمون اتخاذها لتعزيز شفافية سوق السمك، وتحقيق توازن بين العرض والطلب بما يضمن حماية المستهلك المغربي؟

صاحب السؤال

وافا عبد الرحمان